من المسؤولية الديمقراطية إلى بناء الحزب اليساري الكبير..

مشروع وثيقة قيمية توجيهية للمؤتمر الوطني السابع لحزب جبهة القوى الديمقراطية

تازة، مارس 2026.

أولا- لماذا هذه الوثيقة في المؤتمر السابع؟

يتداول المؤتمر الوطني السابع لجبهة القوى الديمقراطية هذه الوثيقة في سياق وطني ودولي بالغ الدقة، وبعد أزيد من ربع قرن من الفعل الحزبي في خدمة الوطن والمواطنين، تراكمت خلاله تجربة سياسية ونضالية وفكرية غنية، جعلت من الجبهة تعبيرا صادقا عن حساسية مجتمعية يسارية ديمقراطية، تبحث عن أفق أرحب لتوحيد قوى اليسار وبناء بديل مجتمعي متماسك.

الحزب يوجد اليوم أمام منعطف حاسم، يفرض الانتقال من مجرد الإسهام في النقاش العام وتقديم البدائل، إلى صياغة أطروحة فكرية مرجعية متماسكة، تشكل قاعدة تأسيسية لمرحلة «التأسيس الثاني»، عنوانها إطلاق مسار بناء الحزب اليساري الكبير، القادر على ترجمة اختياراته إلى سياسات عمومية فعلية وقيادة معركة الدولة الاجتماعية.

هذه الوثيقة تروم، انطلاقا من تراكم الاجتهادات السابقة، تحديد مرتكزات رؤية فكرية نسقية، تعيد تنظيم الأدوات المفاهيمية والتحليلية للجبهة، وتضبط بوصلتها في قراءة تحولات المغرب والعالم، وتحديد مهامها الاستراتيجية في أفق السنوات المقبلة.

وهي لا تكتفي بوصف المرحلة، بل تقترح تعاقدا فكريا وسياسيا جديدا، يربط بين مشروع المجتمع الديمقراطي الحداثي المتضامن، وبين بناء قوة حزبية يسارية متجددة، ذات امتداد شعبي وتنظيمي، ومؤهلة للاضطلاع بوظائفها الدستورية في التأطير والتمثيل والمبادرة.

ديباجة

دخل المغرب، مع مطلع القرن الواحد والعشرين، مرحلة تاريخية دقيقة، تعمقت رهاناتها بعد عقدين من التحولات المتسارعة التي عرفها العالم، من نهاية القطبية الثنائية وبروز العولمة الليبرالية المتوحشة، إلى ارتدادات ما سُمّي بالربيع العربي، ثم تداعيات جائحة كوفيد-19، وصولاً إلى ما يشهده النظام الدولي اليوم من حروب واضطرابات تمس أسس الأمن الغذائي والطاقي والمالي، وتعيد طرح أسئلة السيادة، والدولة، والعدالة، والتنمية على نحو غير مسبوق.

وقد ترافقت هذه التحولات، على المستوى الوطني، مع تفاقم أعطاب النموذج التنموي، وتصاعد الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتآكل القدرة الشرائية، واتساع رقعة البطالة والهشاشة، خاصة في صفوف الشباب وحملة الشهادات، بما جعل قضايا الدولة الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية، ومآل الاختيار الديمقراطي، في صلب النقاش العمومي وأجندة اللحظة السياسية.

ورغم ما مثله اعتماد دستور 2011 من محطة مفصلية في مسار الإصلاح السياسي والمؤسساتي، وما انفتح عليه من أوراش، من بينها ورش النموذج التنموي الجديد، فإن الواقع العملي يكشف استمرار فجوة مقلقة بين النص الدستوري وممارسة السياسات العمومية، وبين الأهداف المعلنة والنتائج المحققة، وبين وعود الإنصاف الاجتماعي ووقائع الإقصاء، وتآكل الطبقة الوسطى، واتساع دائرة الهشاشة والفقر.

وفي هذا السياق، تتعمق أزمة الثقة في المؤسسات الوسيطة، وفي مقدمتها الأحزاب السياسية والنقابات والتنظيمات الجمعوية، وتتسع مظاهر تبخيس العمل السياسي، ويتزايد العزوف الانتخابي، وتبرز أشكال احتجاجية خارج التأطير المؤسساتي، في ظل تنامي الخطابات الشعبوية والمتطرفة، وتوسع تأثير التبخيس الرقمي، كأحد انعكاسات الإحباط الاجتماعي وغياب الأفق.

إن صيانة ما راكمه المغرب من استقرار وأمن، وما اصطلح على تسميته بـ«الاستثناء المغربي»، لم تعد ممكنة بمنطق التدبير الظرفي، ولا بالاعتماد على التراكم التاريخي وحده، بل تقتضي بناء تعاقدات سياسية واجتماعية جديدة، تعيد وصل الاختيار الديمقراطي بمضمونه الاجتماعي، وتؤسس لبناء دولة اجتماعية حاضنة، دولة القانون والمؤسسات، والحقوق والواجبات، في أفق شراكة واضحة بين الدولة والمجتمع والقوى الحية.

وفي هذا الإطار، تبرز الحاجة الموضوعية إلى قوة يسارية ديمقراطية حداثية، متجذرة ومتجددة، قادرة على إنتاج فكر نقدي مسؤول، وتحويل المطالب الاجتماعية إلى برامج وبدائل وسياسات عمومية قابلة للتنزيل، واستعادة الثقة في السياسة كأداة للتغيير، وتقديم أفق تنظيمي جديد لليسار المغربي، في اتجاه بناء حزب يساري كبير أو قطب يساري ديمقراطي موحد، يستجيب لانتظارات المرحلة ويستحضر تحولات المجتمع ومتطلبات المستقبل.

أولاً: مقومات الوحدة الوطنية متعددة الأبعاد.

أ. الهوية الوطنية: سيرورة تاريخية فاعلة.

يعد التعدد في إطار الوحدة أحد المرتكزات التأسيسية للكيان المغربي، حيث تشكلت الأمة عبر مسار تاريخي طويل من تفاعل روافد ثقافية ولغوية وحضارية متعددة، انصهرت في إطار وطني جامع، قوامه الانفتاح، والتسامح، والقدرة المتجددة على مقاومة محاولات التفتيت والهيمنة الخارجية، مع الحفاظ على الاستمرارية التاريخية للدولة المغربية.

وقد أفضى هذا المسار إلى بناء دولة–أمة متجذرة في تاريخها، منفتحة على محيطها، وقادرة على استيعاب الاختلاف وإعادة تركيبه ضمن هوية وطنية دينامية، متجددة، وغير منغلقة. ويعد الاستثمار الواعي لهذا الرصيد التاريخي والحضاري شرطاً أساسياً لإنجاح مسار الدمقرطة والتحديث، وبناء دولة اجتماعية ديمقراطية تقوم على المواطنة والمساواة وسيادة القانون.

وخلال العقود الأخيرة، عرف المجتمع المغربي تحولات سوسيو–ثقافية عميقة، تجلت في اتساع مجالات الحريات الفردية والجماعية، وصعود أجيال جديدة لا تحمل نفس المرجعيات الوجدانية المرتبطة بالحركة الوطنية أو بمرحلة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ما أفرز دينامية مجتمعية جديدة تضغط في اتجاه تحديث الدولة والمجتمع، وتجديد آليات الفعل السياسي والمدني.

غير أن بطء استيعاب هذه التحولات داخل البنيات المؤسساتية، وفي المنظومة الحزبية والسياسية والإعلامية، أسهم في تعميق فجوة بين مجتمع يتحرك بوتيرة متسارعة ومؤسسات تعاند التغيير، وهو ما يغذي مشاعر الإحباط والعزوف، ويفتح المجال أمام القوى المناهضة للديمقراطية للتشويش على مسار الإصلاح والاختيار الديمقراطي.

ب. الثقافة الوطنية: رافعة مركزية لتأهيل الإنسان.

يشكل البعد الثقافي مدخلاً أساسياً لفهم التحولات الاجتماعية العميقة، باعتباره معبّراً عن منظومة القيم والتمثلات والسلوكات التي تؤطر المعيش اليومي للمواطنات والمواطنين، كما يمثل رافعة استراتيجية لبناء تصور سياسي وسوسيو–ثقافي للتغيير، منطلقه الرأسمال اللامادي الغني والمتعدد الذي يزخر به المغرب.

ومن هذا المنظور، لا تختزل الثقافة في بعدها الرمزي أو التزييني، بل تعد مكوناً مركزياً في تأهيل العنصر البشري، وفي مواجهة تحديات التنمية والحداثة، عبر ترسيخ قيم الحرية، والمسؤولية، والتضامن، والمساواة، والتسامح، واحترام الاختلاف، وتفعيل الطابع الدستوري للأمازيغية، وصون الحسانية، والاعتراف بالروافد الثقافية اليهودية وغيرها، في إطار وحدة الأمة وتماسكها.

ورغم غنى وتنوع المشهد الثقافي المغربي، ما تزال تعبيراته تتحرك في كثير من الأحيان داخل جزر معزولة، تفتقر إلى توليف وطني جامع، قادر على إنتاج رؤية ثقافية مشتركة تعيد تعريف «الأنا الجمعي»، وتجيب عن أسئلة العيش المشترك، في مواجهة تصاعد ثقافة الاستهلاك، والتسطيح، والتبخيس الرمزي.

كما تفرض التحولات الرقمية المتسارعة ضرورة تعاطٍ نقدي ومسؤول مع الثقافة الرقمية الناشئة، بما يسمح بتحويل الفضاءات الافتراضية إلى مجالات لإنتاج المعرفة والقيم الوطنية الحديثة، بدل تركها رهينة لمنطق الاستلاب، أو التلاعب بالوعي، أو تغذية مشاعر الإحباط والتيئيس.

ج. إصلاح المنظومة التربوية: خيار استراتيجي.

تحتل التربية والتكوين موقعاً مركزياً في أي مشروع مجتمعي ديمقراطي حداثي، باعتبارهما الأداة الحاسمة في بناء مواطنة واعية، حرة، وفاعلة، وفي توفير شروط الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للأجيال الصاعدة، بما يتيح ربح رهانات العصر والتقدم.

غير أن تراكم إصلاحات جزئية وغير مكتملة أفضى إلى اختلالات بنيوية عميقة داخل المنظومة التربوية، تجلت في ضعف التعميم الفعلي والمنصف، وتراجع جودة التعلمات، وارتفاع نسب الهدر المدرسي، واتساع الفوارق المجالية والاجتماعية، رغم تعدد البرامج والمخططات المعتمدة.

وأي استراتيجية تربوية مستقبلية مطالبة بالانتقال من منطق التدبير الظرفي والترقيع إلى منطق الإصلاح الهيكلي العميق، القائم على إعادة الاعتبار للمدرسة العمومية، وللأستاذة والأساتذة، وللتلميذات والتلاميذ باعتبارهم محور الفعل التربوي، مع إعادة النظر في منظومة الشهادات والمسارات، وربط المدرسة بمشروع الدولة الاجتماعية والعدالة المجالية.

والمنظومة التربوية التي يدافع عنها حزب جبهة القوى الديمقراطية هي منظومة تُعلي من شأن التفكير النقدي، وتدمج اللغات الوطنية والانفتاح على اللغات الأجنبية والمعارف العلمية والتكنولوجية الحديثة، وتكرس قيم المواطنة، والحقوق، والحريات، والمساواة، وتربط التعليم بسوق الشغل في أفق استراتيجي، لا بمنطق الاستجابة التقنية الضيقة، بل بمنطق بناء ثروة بشرية قادرة على الإبداع، والمبادرة، والمساهمة في بلورة نموذج تنموي بديل.

د. تنقية التراث الديني وفصل الوظائف بين الديني والسياسي.

تبرز التجارب المقارنة، وطنياً ودولياً، أن التداخل غير المنضبط بين المجال الدعوي والمجال السياسي يشكل أحد أبرز معوقات بناء دولة ديمقراطية حديثة، إذ يفتح المجال أمام توظيف الدين في الصراع السياسي، واستغلال المشاعر الدينية لتبرير مشاريع سلطوية محافظة، تقوم على التعبئة العاطفية بدل التنافس البرنامجي، وعلى الاستحواذ الرمزي على المجال العام بدل الاحتكام إلى الإرادة الشعبية.

وقد أفضى هذا الخلط، في سياقات متعددة، إلى إنتاج أشكال من التطرف والانغلاق، بل وإلى انزلاقات عنيفة كلما تعذر على هذه التيارات تحقيق أهدافها عبر الآليات الديمقراطية، مما أضر بالأمن المجتمعي، وأفرغ السياسة من بعدها العقلاني التعاقدي، وحال دون تشكل فضاء عمومي تعددي، قوامه البرامج والبدائل والسياسات العمومية.

وانطلاقاً من ذلك، تؤكد جبهة القوى الديمقراطية أن صيانة المرجعية الدينية للمغاربة، كما يكفلها ويؤطرها نظام إمارة المؤمنين، تقتضي إقرار فصل وظيفي واضح بين الشأن الديني والشأن السياسي؛ فصل يصون للدين بعده الروحي والأخلاقي الجامع، ويحميه من التوظيف الإيديولوجي، ويحرر السياسة لتكون مجالاً للتدبير العمومي، وللتعاقدات المدنية، وللاختيارات الديمقراطية الخاضعة للمساءلة الشعبية.

وتعتبر الجبهة أن تنقية التراث الديني، وتجديد الفكر الفقهي، وتعزيز الاجتهاد المستنير المنفتح على قيم العصر ومكتسبات حقوق الإنسان الكونية، تشكل مكوناً أساسياً في معركة بناء مجتمع ديمقراطي حداثي، يحفظ الأمن الروحي للمغاربة، دون أن يسمح بتكريس بنيات التمييز أو إدامة أنماط الإقصاء، خاصة في حق النساء والشباب.

هـ. رهانات الوحدة المجتمعية في مواجهة تحديات العولمة.

تفرض العولمة الليبرالية في صيغتها الراهنة، بما تحمله من هيمنة لاقتصاد السوق والفاعلين الماليين الكبار، تحديات كبرى على الدول الوطنية، من خلال إضعاف قدرتها على توجيه خياراتها الاجتماعية والاقتصادية، ونقل مراكز القرار إلى مؤسسات عابرة للحدود، غالباً ما تكون خارج أي رقابة أو محاسبة ديمقراطية.

غير أن جبهة القوى الديمقراطية تنطلق من اعتبار العولمة سيرورة تاريخية مركبة، ليست قدراً أحادياً، إذ تتيح، إلى جانب مخاطرها، إمكانات حقيقية للتنمية والتحديث وتبادل الخبرات، شريطة توفر دولة ديمقراطية قوية، تمتلك رؤية استراتيجية واضحة لصيانة سيادتها الاقتصادية والطاقية والغذائية والمالية، وتوسيع هامش القرار الوطني المستقل.

وفي هذا السياق، تبرز الوحدة المجتمعية الداخلية، المؤسسة على العدالة الاجتماعية، والإنصاف المجالي، والمساواة الفعلية في الحقوق والواجبات، كشرط موضوعي لتحصين المجتمع في مواجهة تداعيات العولمة المتوحشة، ومنع تفككه عبر تغذية الفوارق الاجتماعية، والنعرات الهوياتية، وأشكال التهميش المتراكمة.

وتعد الدولة الاجتماعية، القائمة على نظام جبائي عادل، وحماية اجتماعية شاملة، وخدمات عمومية ذات جودة، وتوزيع منصف للثروة الوطنية، الإطار الأمثل لتعزيز مناعة المجتمع، ولمواجهة الصدمات الاقتصادية والمالية والبيئية التي باتت تميز السياق الدولي الراهن.

و. المؤسسة الملكية وصيانة الوحدة الترابية والمصالح العليا للوطن.

تشكل المؤسسة الملكية، بحكم امتدادها التاريخي وتجذرها المجتمعي والديني، ركيزة أساسية في بناء الدولة المغربية، ومرجعاً مركزياً في صيانة الوحدة الوطنية والترابية، وضامناً لاستمرارية الدولة واستقرارها، ولسير مؤسساتها في إطار التوازن والانتظام.

وقد اضطلعت المؤسسة الملكية، عبر مختلف المحطات التاريخية، بأدوار حاسمة في معارك التحرر الوطني واستكمال الوحدة الترابية، من مقاومة الاستعمار إلى استرجاع الأقاليم الصحراوية، كما قادت مسارات الإصلاح السياسي، وفتح أوراش حقوق الإنسان، وتعزيز الحضور المغربي في عمقه الإفريقي والمتوسطي، بما رسخ موقع المغرب كفاعل إقليمي وقاري وازن.

واليوم، وفي ظل التحولات العميقة التي يعرفها السياقان الوطني والدولي، تؤكد جبهة القوى الديمقراطية على ضرورة تجديد التعاقد التاريخي بين المؤسسة الملكية والقوى الديمقراطية والاجتماعية، على قاعدة صيانة الاختيار الديمقراطي، وتوطيد الدولة الاجتماعية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، بما يؤهل هذا الثابت الوطني لقيادة مرحلة جديدة من الإصلاح السياسي والمؤسساتي.

وفي صلب هذا التعاقد، يحتل الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة، وعن المصالح العليا للوطن، مكانة مركزية، وهو ما يستدعي انخراطاً جماعياً ومسؤولاً من كافة القوى الحية في دعم الموقف الوطني بشأن قضية الصحراء المغربية، وتعزيز التنمية المندمجة بالأقاليم الجنوبية، وتقوية الحضور الدبلوماسي والاقتصادي والثقافي للمغرب في محيطه الإقليمي والقاري والدولي.

ثانياً: مقومات المجتمع الديمقراطي الحداثي المتضامن.

أ. التنمية البشرية ووضع الإنسان في قلب المشروع التنموي.

أثبتت التجربة الاقتصادية الوطنية خلال العقود الأخيرة أن الاقتصار على منطق التوازنات الماكرو-اقتصادية، تحت ضغط المؤسسات المالية الدولية وسياسات التقشف، قد أفضى إلى تهميش البعد الاجتماعي للتنمية، وإلى إضعاف قدرة الاقتصاد الوطني على خلق فرص الشغل اللائق، وتحسين مستويات الدخل، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

وقد ساهمت سياسات تقليص دعم المواد الأساسية، وإعادة هيكلة أنظمة التقاعد على حساب الأجراء، وتوسيع الهشاشة في سوق الشغل عبر أنماط تشغيل غير مستقرة، وفتح قطاعات استراتيجية أمام منطق الربح الخاص دون ضوابط اجتماعية واضحة، في تعميق مظاهر الفقر والهشاشة، وتآكل الطبقة الوسطى، وإضعاف اللحمة الاجتماعية.

إن جبهة القوى الديمقراطية تؤكد أن المغرب في حاجة ماسة إلى الانتقال من نمو اقتصادي كمي هش إلى مسار تنموي نوعي، يقوم على الارتباط العضوي بين النمو والتنمية البشرية، بما يجعل الاستثمار في التعليم العمومي، والصحة، والسكن اللائق، والنقل، والخدمات الأساسية، شرطاً مسبقاً لأي سياسة اقتصادية ناجعة، ويربط المشاريع الاستثمارية الكبرى بعوائدها الاجتماعية والمجالية الملموسة.

وتعتبر الجبهة أن التنمية البشرية المنشودة تقتضي إقرار سياسة أجور عادلة تحترم الكرامة الإنسانية، وتعميم حماية اجتماعية شاملة وفعالة، واعتماد نظام جبائي تصاعدي منصف، ومحاربة حازمة لكل أشكال الريع والفساد والغش الضريبي، بما يضمن إعادة توزيع عادلة للثروة الوطنية، ويُحمِّل الفئات الميسورة والفاعلين الاقتصاديين الكبار مسؤوليتهم في تمويل الدولة الاجتماعية.

ب. إعادة بناء الاختيارات الاقتصادية على أساس الدور الاجتماعي للدولة.

إن تأكيد دور الدولة كفاعل اقتصادي واجتماعي مركزي لم يعد خياراً إيديولوجياً، بل أصبح ضرورة موضوعية للخروج من اختلالات نموذج تنموي أبان عن محدوديته، وأبقى البلاد في دائرة نمو ضعيف، وبطالة مرتفعة، وهشاشة بنيوية في القطاعات الإنتاجية.

ولا يمكن، في نظر جبهة القوى الديمقراطية، ترك مصير القطاعات الحيوية والخدمات الأساسية لقوانين السوق وحدها، لأن ذلك يؤدي إلى تغليب منطق الربح السريع على الاستثمار في القيمة المضافة الحقيقية، وعلى خلق فرص شغل مستقرة ولائقة، مما يستدعي مراجعة شاملة لوظائف الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، في أفق بناء اقتصاد وطني منتج وعادل.

وانطلاقاً من هذا التصور، يدعو الحزب إلى إعادة بناء دور الدولة في الاستثمار العمومي الموجه، وفي التخطيط الاستراتيجي، وتشجيع القطاع الخاص الوطني المنتج وغير الريعي، وفتح المجال أمام التعاونيات والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مع إقرار تعاقد اقتصادي واضح بين الدولة والقطاع

الخاص، قائم على المسؤولية الاجتماعية، والشفافية، وربط الدعم العمومي بالمحاسبة وخلق القيمة المضافة.

كما يؤكد الحزب على ضرورة محاربة اقتصاد الريع والامتيازات غير المشروعة، والحد من المضاربات العقارية والمالية، وتشديد العقوبات ضد الفساد ونهب المال العام واستغلال النفوذ، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لتحرير موارد مالية مهمة، يمكن توجيهها لتمويل أوراش الحماية الاجتماعية، وتعزيز جودة الخدمات العمومية، ودعم الاستثمار في الرأسمال البشري.

ج. من "مجتمع الدولة" إلى "دولة المجتمع".

أفضت عقود من السياسات العمومية ذات النزوع الليبرالي المتوحش إلى إنتاج واقع اجتماعي يتسم بتنامي الخوف من المستقبل، واتساع أحزمة الفقر والهشاشة، وتآكل الطبقة الوسطى، وتفاقم الاحتقانات المجالية والفئوية، في سياق تراجع أدوار الوسائط الاجتماعية والسياسية التقليدية عن القيام بوظائفها التأطيرية والتمثيلية.

لقد أسهم تراجع الفعل النقابي، بفعل الانقسام وإضعاف القواعد الاجتماعية، وتبخيس العمل الحزبي، وتهجير جزء من الفعل الجمعوي نحو منطق التمويل المشروط والزبونية، في إفراغ قنوات الوساطة الديمقراطية من مضمونها، ما دفع فئات واسعة من المجتمع، وخاصة الشباب، إلى التعبير عن مطالبها عبر أشكال احتجاجية خارج الإطار المؤسساتي، غالباً دون أفق واضح أو تأطير سياسي منظم.

وإزاء هذا الوضع، تؤكد جبهة القوى الديمقراطية أن المغرب في حاجة إلى انتقال فعلي من منطق «مجتمع الدولة» إلى أفق «دولة المجتمع»، أي دولة ديمقراطية منفتحة على المجتمع، غير متعالية عليه، تعترف بالحركات الاجتماعية كفاعل مشروع، وتنصت لنبض الشارع، وتبني السياسات العمومية على الحوار والتشارك والتعاقد، لا على المقاربات الأمنية أو التدبير الفوقي بالمراسيم.

ويقتضي هذا التحول وضع البعد الاجتماعي في قلب كل السياسات العمومية، والتعامل مع قضايا البطالة، والتعليم، والصحة، والسكن اللائق، باعتبارها قضايا وطنية ذات طابع استعجالي واستثنائي، تستدعي برامج استثنائية وتعبئة وطنية شاملة، على غرار التعبئات التاريخية التي رافقت معارك التحرير الوطني واستكمال الوحدة الترابية.

د. الديمقراطية وحقوق الإنسان: نسق كلي غير قابل للتجزئة.

أبان المسار السياسي والمؤسساتي الذي أعقب اعتماد دستور فاتح يوليوز عن مفارقة مقلقة، حيث قادت ممارسات حكومية جمعت بين الإذعان لمنطق الليبرالية المتوحشة، واعتماد توجهات محافظة مجتمعياً، إلى تعميق الفجوة بين النص الدستوري المتقدم نسبياً، وبين واقع الحقوق والحريات والعدالة الاجتماعية.

فبدل أن يشكل الدستور رافعة لتوسيع المجال الديمقراطي، شهدت البلاد تراجعات على مستوى المكتسبات الاجتماعية، وتعميقاً لسياسات التقشف، وتضييقاً غير مباشر على الحريات، وتهميشاً للعمل الحزبي، ما غذى الإحباط المجتمعي، ووسع دائرة العزوف، وأضعف الثقة في المسار الديمقراطي ومؤسساته.

وتنطلق جبهة القوى الديمقراطية من قناعة راسخة مفادها أن الديمقراطية وحقوق الإنسان تشكلان نسقاً واحداً غير قابل للتجزئة، فلا ديمقراطية بدون حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية، ولا مساواة حقيقية بدون مساواة فعلية بين النساء والرجال، ولا حرية بدون سيادة القانون واستقلال القضاء، ولا أمن روحي بدون حرية المعتقد وصيانة الكرامة الإنسانية.

وانطلاقاً من هذا التصور، يؤكد الحزب على ضرورة ملاءمة التشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وضمان حرية التنظيم والتعبير، وتوسيع مجال الصحافة المستقلة، وتكريس المساواة التامة بين الجنسين، بما في ذلك فتح ورش المساواة في الإرث، في إطار اجتهاد فقهي منفتح وتأويل ديمقراطي للدستور، ينسجم مع تطور المجتمع المغربي وروح العصر.

و. الشباب: رهان ديموغرافي ومجتمعي لمستقبل الديمقراطية.

يشكل الشباب المغربي اليوم ليس فقط أكبر فئة عمرية من حيث الحجم النسبي، بل أيضاً آخر نافذة ديموغرافية حقيقية يمتلكها المغرب قبل الدخول التدريجي في مرحلة الشيخوخة السكانية، في ظل مؤشرات مقلقة لتباطؤ النمو الديموغرافي، وتراجع معدل الخصوبة، وتزايد وتيرة الهجرة، خاصة في صفوف الشباب المتعلم وحملة الكفاءات. وهو ما يجعل قضية الشباب تتجاوز بعدها الاجتماعي الظرفي لتتحول إلى رهان استراتيجي يمس مستقبل المجتمع، وقدرته على التجدد، والاستدامة، وإنتاج الثروة، وحماية الاختيار الديمقراطي.

غير أن هذا الرصيد الديموغرافي يتعرض اليوم للاستنزاف بفعل سياسات عمومية عاجزة عن توفير شروط الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للشباب، حيث تتفاقم البطالة، وتتوسع هشاشة الشغل، وتتآكل آفاق الترقي الاجتماعي، ويتعمق الإحباط، بما يترجم في العزوف السياسي، أو في الهجرة القسرية، أو في الاحتجاج غير المؤطر. وهي أوضاع لا تهدد فقط الاستقرار الاجتماعي، بل تقوض الثقة في المستقبل، وتفرغ المشروع الديمقراطي من حامله المجتمعي الأساسي.

وانطلاقاً من هذا التشخيص، يؤكد حزب جبهة القوى الديمقراطية أن التعامل مع الشباب لا يمكن أن يظل محصوراً في برامج قطاعية أو خطابات تعبئة موسمية، بل يقتضي إدماجاً بنيوياً يجعل من الشغل اللائق، والتعليم العمومي الجيد، والحق في السكن والثقافة، والمشاركة السياسية الفعلية، ركائز لسياسة وطنية شاملة تستهدف استعادة الأمل وربط الشباب بمصير وطنهم. فالشباب ليسوا موضوعاً للسياسات العمومية، بل فاعلون في صياغتها، وقوة اقتراح ونقد وتجديد، وشرط لا غنى عنه لتجديد النخب، ولمواجهة الشعبوية، والتطرف، والتفكك القيمي.

إن تمكين الشباب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً هو، في جوهره، استثمار في الديمقراطية، وفي استدامة الدولة الاجتماعية، وفي تحصين المجتمع من الانكماش الديموغرافي ومن نزيف الطاقات، وهو ما يجعل من قضية الشباب قضية سيادة مجتمعية بامتياز.

ز. المرأة ومقاربة النوع: شرط ديموغرافي وعدالة بنيوية لبناء المجتمع المتضامن.

تشكل أوضاع النساء في المغرب اليوم أحد المفاتيح الحاسمة لفهم التحولات الديموغرافية والاجتماعية العميقة التي تعرفها البلاد، حيث يرتبط تراجع الخصوبة، وتأخر سن الزواج، وتغير أنماط الأسرة، ارتباطاً مباشراً باستمرار الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها النساء، وبضعف إدماجهن في سوق الشغل، وبغياب شروط التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الأسرية، وباستمرار أشكال متعددة من التمييز البنيوي.

ورغم ما راكمه المغرب من مكتسبات دستورية وتشريعية، فإن الفجوة ما تزال واسعة بين المساواة المعلنة والمساواة الفعلية، سواء على مستوى الولوج إلى الشغل اللائق، أو الحماية الاجتماعية، أو التمثيلية السياسية، أو تقاسم الأدوار داخل الأسرة والمجتمع. وهو ما يجعل النساء يتحملن كلفة

مزدوجة: كلفة التهميش الاقتصادي، وكلفة أعباء اجتماعية غير معترف بها، في سياق اقتصادي ضاغط، ونموذج تنموي غير منصف.

وينطلق حزب جبهة القوى الديمقراطية من قناعة راسخة مفادها أن تحقيق المساواة الفعلية بين النساء والرجال ليس مطلباً فئوياً ولا ترفاً حداثياً، بل شرطاً بنيوياً لبناء مجتمع متوازن ديموغرافياً، متماسك اجتماعياً، وقادر على تجديد ذاته. فمجتمع يهمش نصف طاقاته لا يمكنه أن يواجه تحديات التنمية، ولا أن يؤسس دولة اجتماعية قوية، ولا أن يحمي اختياره الديمقراطي.

وانطلاقاً من ذلك، يؤكد الحزب أن مقاربة النوع يجب أن تنتقل من مستوى الخطاب والالتزامات الشكلية إلى مستوى السياسات العمومية الملموسة، عبر ضمان الاستقلالية الاقتصادية للنساء، وتوسيع مشاركتهن في مراكز القرار، وملاءمة التشريعات مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وفتح ورش المساواة الكاملة في إطار اجتهاد ديمقراطي منفتح، يحترم قيم العدالة والكرامة الإنسانية وروح الدستور.

إن تحرير طاقات النساء، وضمان حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، هو في العمق استثمار في التماسك الأسري، وفي التوازن الديموغرافي، وفي العدالة الاجتماعية، وفي بناء مغرب متضامن، حداثي، ديمقراطي، قادر على مواجهة تحديات المستقبل بثقة ومسؤولية.

ح. أزمة الأسرة والتحول القيمي: من الهشاشة الاجتماعية إلى رهان التماسك الديمقراطي.

تعرف الأسرة المغربية تحولات عميقة ومتسارعة، تعكس في جوهرها التحولات الاقتصادية والديموغرافية والثقافية التي يعيشها المجتمع، حيث لم تعد الأسرة، في صيغتها التقليدية، قادرة على أداء وظائفها الاجتماعية والتربوية كما في السابق، دون أن تتوفر بالمقابل بدائل مؤسساتية عمومية قادرة على تعويض هذا التراجع.

ويتجلى ذلك في تفكك الروابط الأسرية، وتنامي النزاعات داخل الأسر، وارتفاع حالات الطلاق، وتأخر سن الزواج، وتراجع الرغبة في الإنجاب، وهي مؤشرات ترتبط مباشرة بتدهور شروط العيش، وبالهشاشة الاقتصادية، وبضغط البطالة والسكن، وبغياب أفق اجتماعي واضح لدى فئات واسعة من الشباب والنساء.

إن أزمة الأسرة ليست أزمة قيم مجردة أو صراعاً بين أجيال، بل هي في عمقها أزمة سياسات عمومية لم تنجح في توفير شروط الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ولم تواكب التحولات العميقة في أنماط العيش والعمل، حيث انتقلت الأسرة من فضاء للحماية والتكافل إلى مجال تتكثف فيه التوترات الناتجة عن الفقر، والهشاشة، والتمييز، وضعف الخدمات العمومية، خاصة في مجالات التعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية، والسكن اللائق.

وفي سياق هذه التحولات، يعرف المجتمع المغربي انتقالاً قيمياً معقداً، يتسم بتراجع منظومات التضامن التقليدي، وتآكل الوسائط الاجتماعية، مقابل صعود الفردانية الهشة، وانتشار ثقافة الاستهلاك، وتنامي تأثير الوسائط الرقمية، في غياب تأطير ثقافي وتربوي عمومي قادر على توجيه هذا التحول نحو قيم المواطنة، والمساواة، والمسؤولية، والتعايش. وهو ما يفتح المجال أمام الاغتراب القيمي، والتطرف الرمزي، والعنف الأسري، وتنامي الإحساس بعدم الأمان الاجتماعي.

ويؤكد حزب جبهة القوى الديمقراطية أن الحفاظ على تماسك الأسرة لا يمكن أن يتم عبر مقاربات أخلاقية أو زجرية، ولا عبر استدعاء نوستالجي لنماذج اجتماعية لم تعد قائمة، بل يقتضي بناء سياسة عمومية شاملة للأسرة، مندمجة في مشروع الدولة الاجتماعية، تقوم على دعم الاستقرار الاقتصادي للأسر، وتوفير خدمات عمومية قريبة وذات جودة، وضمان الحماية الاجتماعية، وتقاسم عادل للأدوار داخل الأسرة، واحترام الحقوق الفردية والجماعية في إطار دولة القانون.

كما يعتبر الحزب أن التحول القيمي الجاري يمكن أن يشكل فرصة تاريخية لتجديد العقد الاجتماعي على أسس ديمقراطية حداثية، إذا ما تم تأطيره بسياسات ثقافية وتربوية وإعلامية عمومية، تعزز قيم الحرية المسؤولة، والمساواة، والتضامن، والعمل، والكرامة الإنسانية، وتربط بين الحقوق والواجبات، وتعيد الاعتبار للمدرسة العمومية، وللثقافة، وللفعل الجمعوي كوسائط أساسية لإنتاج المعنى المشترك وبناء الانتماء.

إن أسرة قوية ومتماسكة، منفتحة على التحول، ومحمية بسياسات عمومية عادلة، تشكل شرطاً أساسياً للتوازن الديموغرافي، وللاستقرار الاجتماعي، ولإنجاح الانتقال الديمقراطي. ومن دون معالجة جذرية لأزمة الأسرة والتحول القيمي، سيظل المجتمع معرضاً لمزيد من التفكك، وستظل الديمقراطية مفرغة من حمولتها الاجتماعية والإنسانية.

هـ. مغاربة العالم: رصيد استراتيجي للمغرب المتضامن.

يشكل مغاربة العالم مكوناً أصيلاً من الجسد الوطني، ليس فقط من خلال التحويلات المالية التي يساهمون بها في الاقتصاد الوطني، بل أيضاً بما يملكونه من خبرات وكفاءات ورأسمال رمزي وشبكات علاقات، تسهم في تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب، والدفاع عن قضاياه العادلة، وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية.

وتطرح التحولات العميقة التي تعرفها ظاهرة الهجرة عالمياً تحديات جديدة، من تصاعد خطاب العنصرية وكراهية الأجانب، إلى توظيف الهجرة في المزايدات السياسية والانتخابية ببلدان الإقامة، ما يستدعي بلورة سياسة وطنية شاملة تجاه مغاربة العالم، قادرة على حماية حقوقهم، والدفاع عن كرامتهم، وتعزيز اندماجهم الإيجابي.

وفي هذا الإطار، يدعو حزب جبهة القوى الديمقراطية إلى اعتماد سياسة جديدة تجاه مغاربة العالم، تأخذ بعين الاعتبار التحول البنيوي الذي جعل من المغرب أيضاً بلد استقبال وإقامة، وتعيد بناء الجسور مع الأجيال الجديدة من المهاجرين، وتضمن لهم تمثيلية سياسية حقيقية، ومواكبة إدارية وقنصلية وخدماتية فعالة، تستجيب لانشغالاتهم وتنتصر لحقوقهم.

كما يؤكد الحزب على ضرورة إدماج قضايا مغاربة العالم في التصور الشامل للنموذج التنموي، وإشراكهم في صياغة سياسات الهجرة والاستثمار، بما يعزز انخراطهم الواعي والفاعل في بناء مغرب ديمقراطي، حداثي، متضامن، قوي بوحدته، ومتجذر في محيطه الإنساني والحضاري.

ثالثاً: من أجل تجاوز أعطاب الاختيار الديمقراطي.

أ- تبخيس العمل الحزبي واتساع العزوف الانتخابي.

تؤكد التجربة السياسية المغربية خلال العقود الأخيرة أن الاختيار الديمقراطي، رغم ترسخه دستورياً، ما يزال يعاني أعطاباً بنيوية تتجلى، في مقدمتها، في تنامي العزوف عن التسجيل والتصويت، واتساع الفجوة بين المجتمع والمؤسسات التمثيلية.

ويعكس هذا المنحى أزمة ثقة عميقة في جدوى العملية الانتخابية وفي قدرة الفعل الحزبي على التأثير في القرار العمومي وتحقيق التحول المنشود في السياسات العمومية. ويبرز هذا العزوف بشكل خاص

في صفوف الشباب والفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً من الخيارات الاقتصادية والاجتماعية السائدة، بما يعبر عن شعور متزايد بعدم الإنصاف وبغياب الأثر الملموس للمشاركة السياسية.

كما ساهمت ممارسات ذاتية داخل الحقل الحزبي، من قبيل الارتهان لتحالفات هجينة، وتغليب منطق التزكيات والولاءات على منطق المشروع والكفاءة والتأطير، في تبخيس العمل الحزبي وتقويض دوره كوسيط ديمقراطي أساسي، وهو ما يهدد أحد الأعمدة الجوهرية لأي بناء ديمقراطي سليم.

ب-تحولات المشهد الحزبي والحاجة إلى يسار ديمقراطي متجدد.

عرف المشهد الحزبي، ولاسيما في شقه التقدمي والديمقراطي، تحولات عميقة اتسمت بتراجع أدواره التاريخية في تأطير النضالات الاجتماعية وقيادة المبادرة السياسية، وتآكل رصيده التمثيلي، ما أفضى إلى نوع من الارتباك الاستراتيجي انعكس في الانخراط في ائتلافات حكومية متناقضة المرجعيات والاختيارات.

وقد أدى هذا المسار إلى تمييع الحدود الفاصلة بين المشاريع السياسية، وإضعاف التمايز الإيديولوجي والبرنامجي، بما غذّى التشكيك في جدوى الانتماء الحزبي، وفتح المجال أمام قوى محافظة أو شعبوية لملء فراغ الوساطة بين الدولة والمجتمع.

وانطلاقاً من هذا التشخيص، تؤكد جبهة القوى الديمقراطية أن تجديد اليسار الديمقراطي يشكل مدخلاً أساسياً لإعادة الاعتبار للفعل السياسي، عبر نقد ذاتي مسؤول، وإعادة بناء الهوية اليسارية على أساس الدفاع عن الديمقراطية الفعلية، والدولة الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية والمجالية، والقطع مع الريع والاستبداد، بما يعيد وصل الثقة مع المواطنات والمواطنين.

ج- الحاجة إلى تعاقدات كبرى جديدة.

شكل التوافق الوطني الذي أفضى إلى دستور 2011 لحظة مفصلية في مسار الانتقال الديمقراطي، وأسّس لإطار مرجعي متقدم نسبياً، غير أن محدودية تنزيله العملي كشفت الحاجة إلى تعاقدات كبرى جديدة قادرة على ربط النص الدستوري بالممارسة السياسية والمؤسساتية الفعلية. وتفرض التحولات الاجتماعية والاقتصادية والحقوقية الراهنة إعادة بناء تعاقد ديمقراطي–اجتماعي يكرس التوازن الحقيقي بين السلط، ويحصن استقلال القضاء، ويفعل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، ويوسع دوائر المشاركة

الشعبية في بلورة القرار العمومي. تعاقد يجعل من الديمقراطية السياسية والدولة الاجتماعية مسارين متلازمين، ويضع كرامة الإنسان، والمساواة، وتكافؤ الفرص، والإنصاف المجالي والاجتماعي، في قلب المشروع الإصلاحي، باعتبارها شروطاً لازمة لتجديد الشرعية السياسية وتعزيز مناعة الاختيار الديمقراطي في مواجهة الأزمات الداخلية والتحولات الدولية المتسارعة.

رابعا: في مقومات بناء الحزب اليساري الكبير.

أ. اليسار ومهام التحرر والعدالة الاجتماعية والمجالية اليوم.

أفرز انهيار جدار برلين، ثم التحولات العميقة في بنية الرأسمالية العالمية، أزمة هوية يسارية شاملة، تجاوزت الهزائم الانتخابية لتطرح سؤال المرجعية والأفق، وكيفية فهم التحولات المتسارعة في المجتمعات المعاصرة، تحت ضغط الثورة الرقمية والليبرالية المتوحشة.

اليسار الذي يكتفي بإعادة إنتاج شعارات الماضي، دون تجديد أدوات تحليله وفهمه للحركات المجتمعية الجديدة، ولأشكال الاستغلال الحديثة، يفقد قدرته على المبادرة والتأثير، ويتحول إلى ملحق ببرامج النيوليبرالية، أو إلى قوة احتجاج بلا أفق بديل.

تعتبر الجبهة أن اليسار الحقيقي اليوم هو اليسار القادر على إعادة تعريف نفسه كفعل متجدد، يضع تحرير الإنسان من كل أشكال الاستبداد والتمييز والاستغلال في مركز مشروعه، ويجتهد في ابتكار أدوات نضالية جديدة، تتناغم مع التحولات الثقافية والتكنولوجية والتنظيمية التي يعيشها المجتمع.

هذا اليسار يستمد هويته من الدفاع عن الدولة الاجتماعية، وعن المساواة والحرية، ومن انحيازه للقوى الكادحة والطبقات الوسطى المهددة، ومن التزامه بالمزج بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ب. جبهة القوى الديمقراطية وسؤال الهوية.

لن تستطيع الجبهة أن تبصم المشهد السياسي وأن تفي بوعودها دون حسم هوياتي واضح، يجعل منها قوة يسارية ديمقراطية حداثية، ذات مرجعية فكرية متعددة ومنفتحة، قادرة على استيعاب إضافات الواقع المتجدد وتجارب النضال والخبرة النظرية.

هوية الجبهة هي هوية قوة سياسية تنويرية، تعتبر المعرفة ورشها الأساسي، وتعلن انحيازها للعقلانية والنهج الأنوار، في مواجهة النزعات الظلامية واللاعقلانية التي تكرس الجهل وتستثمر في التخلف الثقافي والاجتماعي.

تستمد الجبهة مشروعيتها السياسية من العلاقة الجدلية بين المؤسسة الحزبية والمجتمع، وبين الأفكار والبرامج من جهة، والحاجات والانتظارات الاجتماعية من جهة ثانية، وترهن وجودها بالمستقبل، لا بالماضي، وبالقدرة على التغيير لا بتبرير "الستاتيكو".

هي قوة تنحاز بوضوح إلى المظلومين والمستغلين في كل ربوع الوطن، وتنخرط في النضال الأممي من أجل أنسنة العالم، والدفاع عن استقلال الشعوب وحقها في تقرير مصيرها، ومواجهة الاستغلال والحروب والهيمنة الاقتصادية والثقافية.

ج. الجبهة ومسألة التحالفات وأفق الحزب اليساري الكبير.

في مجتمع تعددي مثل المغرب، لا يمكن تصور انتقال ديمقراطي حقيقي دون تحالفات حزبية، لكن التحالفات ليست مجرد حسابات عددية لتشكيل حكومات، بل يجب أن تستند إلى تقارب واضح في المرجعية والبرامج والاختيارات المجتمعية.

الجبهة ترى أن التحالفات اليسارية–الديمقراطية ليست خياراً تكتيكياً عابراً، بل جزء من استراتيجية بعيدة المدى لبناء جبهة وطنية واسعة لكل الديمقراطيين والحداثيين، تشكل نواة لتبلور حزب يساري كبير أو قطب يساري موحد.

هوية هذا القطب أو الحزب اليساري الكبير تُبنى على قيم الديمقراطية والحداثة والحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة، وعلى الانفتاح على مناهج تحليل متعددة، تسمح بفهم تعقيدات المجتمع المغربي وتحولاته، وتقديم بدائل ملموسة قابلة للتنفيذ.

تلتزم الجبهة، في هذا الأفق، بالعمل على توحيد قوى اليسار على قاعدة برنامج اجتماعي–ديمقراطي مشترك، وعلى احترام استقلالية المكونات، والعمل التدريجي على دمج ما يمكن دمجه، وبناء آليات مشتركة لصياغة المواقف والنضال الميداني.

خامسا: التزامات حزب جبهة القوى الديمقراطية في أفق المؤتمر السابع وما بعده

إن حزب جبهة القوى الديمقراطية، وهو يتهيأ لعقد مؤتمره الوطني السابع، يدرك أن أي أفق لتجديد الفعل الحزبي، وللارتقاء بالاختيار الديمقراطي إلى مداه الممكن، يظل رهينا بحمل مشروع الدولة الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية، والإنصاف المجالي، من مستوى الشعار الفضفاض إلى مستوى التعاقد المجتمعي الملزم، فكرا وممارسة.

ومن ثم، فإن جعل هذه الأبعاد الثلاثة محور المشروع المجتمعي للحزب، وربط كل مبادرة مؤسساتية أو تنظيمية أو نضالية بهذا الأفق الناظم، ليس مجرد اختيار قطاعي، بل هو إعادة تعريف لوظيفة الحزب ذاته، كأداة للتأطير ولتقديم البدائل، وكسند مجتمعي لكل تعاقد جديد يضع الإنسان، في كرامته وحقوقه، في صلب التنمية.

وفي هذا الأفق، يتعهد الحزب بإعادة بناء جسور الثقة في السياسة وفي الآليات الديمقراطية، انطلاقا من استعادة معنى الانتماء الحزبي، وترميم صورة الحقل الحزبي التي طالها التبخيس والتشويه، وذلك عبر حضور ميداني منتظم، وفعّال، في الأحياء الشعبية والقرى والمجالات الهشة، وعبر ملامسة المعيش اليومي للمواطنين، والتقاط نبضهم، وتطوير أساليب التواصل والإنصات، بما يجعل الحزب فضاءً حقيقيا لتلقي المطالب وصياغتها في برامج، ولتأطير الاحتجاجات في أفق الحلول، وبما يعيد للشباب والنساء ومغاربة العالم الثقة في أن السياسة يمكن أن تكون أداة للتحرر ولتحسين شروط الحياة، لا مجرد مسرح لتبادل الأدوار بين نخب متعالية.

كما يعي حزب جبهة القوى الديمقراطية أن تجديد هويته اليسارية، في سياق التحولات السوسيوثقافية والتكنولوجية المتسارعة التي يعرفها المغرب والعالم، يقتضي إطلاق ورش فكري وتنظيمي داخلي دائم، لا يكتفي بترميم الخطاب أو بتجديد الشعارات، بل يسعى إلى إعادة بناء أدوات التحليل، وإلى إنتاج معرفة نقدية بالواقع المغربي، وإلى فتح نقاش داخلي حر ومسؤول، يُثمّن التعدد داخل الوحدة، ويُراكم أطروحات ورؤى قادرة على إسعاف الحزب في مخاصمة الحاضر والمستقبل، بأدوات أكثر نجاعة وجرأة ووضوحا في الاصطفاف الاجتماعي والسياسي.

ومن هذا المنظور أيضا، لا يتصور الحزب ذاته خارج أفق الوحدة اليسارية، إذ يعتبر أن التشتت الذي يعرفه الحقل التقدمي، وما ترتب عنه من تراجع للأدوار التاريخية لليسار في تأطير النضالات

الشعبية، يفرغ الاختيار الديمقراطي من محتواه، ويفتح منافذ جديدة أمام قوى النكوص والظلامية والشعبوية. لذلك، يجعل الحزب من الانخراط الفعلي، الواعي والمنهجي، في دينامية توحيد قوى اليسار الديمقراطي التزاما استراتيجيا، على أفق بناء الحزب اليساري الكبير، أو القطب اليساري الموحد، في حدود ما يسمح به الواقع وبما يتيحه التدرج، وفق خارطة طريق واضحة، تُصاغ في حوار مسؤول بين المكونات اليسارية المعنية، وتُطرح بشفافية على الرأي العام، باعتباره طرفا مؤسسا في أي مشروع من هذا القبيل، لا مجرد متلق سلبي لنتائجه.

وفي امتداد نفس الرؤية، يشدد حزب جبهة القوى الديمقراطية على أن استكمال مسار تفعيل الاختيار الديمقراطي، كما نص عليه الدستور، لا يمكن أن يتم إلا بتوطيد استقلال السلطة القضائية فعليا، وإعمال مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة في كل مستويات التدبير العمومي، وتوسيع فضاءات الحريات الفردية والجماعية، وتجريم كل أشكال التضييق على التعبير والتنظيم السلميين، فضلا عن التعجيل بتحديث وملاءمة المنظومة التشريعية الوطنية مع المواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما يكرس سمو المرجعية الكونية للحقوق على الاعتبارات الظرفية، ويُحصِّن كرامة المواطن من كل انتقاص أو تبخيس.

وفي السياق نفسه، يعتبر الحزب أن النضال من أجل تكريس المساواة الفعلية بين النساء والرجال، في الحقوق والواجبات والفرص، ليس ملفا قطاعيا يمكن تأجيله أو الالتفاف عليه، بل هو ركن من أركان المشروع الديمقراطي والحداثي برمته، إذ لا معنى لدولة الحق والقانون في ظل استمرار البنيات الذكورية والنظومات التشريعية والعملية التي تُكرِّس التمييز وتعيد إنتاج الإقصاء. ومن ثَمَّ، يجعل الحزب من اعتماد مقاربة النوع في كل مستويات عمله التنظيمي والسياسي، ومن فتح ورش الاجتهاد التشريعي في قضايا الأسرة والإرث، على قاعدة التأويل الديمقراطي للدستور، والاجتهاد الفقهي المنفتح على روح العصر والمرجعية الكونية لحقوق الإنسان، واجبا سياسيا وأخلاقيا مستعجلا، لا يقبل مزيد تأجيل أو ترحيل.

وانطلاقا من الوعي بأن الشباب والنساء ومغاربة العالم يشكلون اليوم خزانا استراتيجيا لكل إمكانات التحول الديمقراطي والتنمية المستدامة، وأنهم، في الوقت ذاته، أبرز ضحايا السياسات العمومية اللاعادلة، وأشد الفئات إحساسا بالتهميش وبانعدام الإنصاف، يعتبر الحزب أن أي مشروع تأسيسي يساري جديد يظل ناقصا إن لم يجعل منهم فاعلين في صياغته وتنفيذه، لا مجرد موضوعات للخطاب

أو أرقام في التقارير. لذلك، يلتزم الحزب بإيلاء عناية خاصة لتنظيم هذه الفئات وتأطيرها، وبخلق فضاءات فعلية لمشاركتها في القرار الحزبي، وفي بلورة المواقف والبرامج، بما يُرسِّخ ثقافة التشارك الداخلي، ويكسر النزوعات البيروقراطية المغلقة.

وبما أن الفكر، في تصور الحزب، ليس ترفا ولا ملحقا هامشيا بالفعل السياسي، بل هو عتبته الأولى ومدخله الضروري، تولي جبهة القوى الديمقراطية، في أفق هذا المؤتمر، أهمية مركزية لتثمين الثقافة الوطنية في كل روافدها اللغوية والتعبيرية، وللاستثمار العقلاني في ما تتيحه الثورة الرقمية من إمكانات غير مسبوقة لنشر المعرفة وتعميم الوعي، ولمواجهة خطابات الكراهية والتيئيس والتطرف والشعبوية التي تتغذى، أساسا، من الجهل ومن فراغ الحقول الرمزية. فاستعادة الاعتبار للفكر والمعرفة، كمدخلين لبناء رأي عام وطني، يقظ ومسؤول ومنخرط في معركة الدولة الاجتماعية والديمقراطية، هي في نظر الحزب شرط لازم لنجاح أي تعاقد جديد، ولتحصين المجتمع ضد كل محاولات الارتداد عن مكتسباته.

بهذه الالتزامات، التي تتكامل في ما بينها وتستمد معناها من نسقية المشروع المجتمعي لجبهة القوى الديمقراطية، يغدو المؤتمر الوطني السابع، ليس مجرد محطة تنظيمية دورية، بل لحظة تأسيسية ثانية، تُنقَل فيها الجبهة من مستوى تراكم نضالي مشتت، إلى مستوى بناء قوة يسارية ديمقراطية حداثية، متماسكة وواضحة الهوية، متموقعة بجرأة في خندق الدفاع عن الدولة الاجتماعية والاختيار الديمقراطي، ومؤهلة، بما راكمته من فكر وتجربة، للمساهمة الفعلية في كتابة فصل جديد من تاريخ المغرب الديمقراطي الحداثي المتضامن.

خاتمة

إن حزب جبهة القوى الديمقراطية، وهو يضع بين يدي مؤتمره الوطني السابع هذه الوثيقة القيمية التوجيهية، لا يعتبرها نصا مغلقا أو صياغة مكتملة ونهائية، بقدر ما يراها تعاقدا مفتوحا على الاجتهاد المستمر، وعلى إعادة بناء العلاقة بين الفكر والممارسة، بين المرجعية اليسارية الديمقراطية وبين رهانات الدولة الاجتماعية، وبين حساسيته المجتمعية وبين انتظارات فئات واسعة من المواطنات والمواطنين، ممن أُقصُوا، موضوعيا وفعليا، من ثمار السياسات العمومية والاختيارات المتبعة.

فالجدية السياسية التي تؤطر هذه الوثيقة ليست شعارا إضافيا في معجم الخطاب الحزبي، بل هي، في جوهرها، إعلان قطيعة مع كل صيغ التبخيس والارتجال والعبور العرضي في الحقل السياسي، والتزام بأن يطابق الحزب بين ما يعلن وما يمارس، وأن يربط مصداقيته بقدرته على الصمود في خندق الدفاع عن الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، في مواجهة كل النزوعات النكوصية، والاستبدادية، والريعية، والشعبوية، التي تعمل، جهرا أو ضمنا، على إفراغ الاختيار الديمقراطي من محتواه.

وفي هذا الأفق، تغدو «الولادة اليسارية الثانية» التي تبشر بها هذه الوثيقة أكثر من مجرد استعارة تنظيمية؛ إنها عنوان لمسار طويل من التدرج، ومن إعادة البناء الداخلي، ومن إعادة ترتيب الأولويات، ومن الانفتاح النقدي على الذات وعلى المحيط اليساري والديمقراطي، في أفق بلورة «حزب يساري كبير» أو قطب يساري ديمقراطي موحد، لا يقوم على الجمع الحسابي للواجهات والتنظيمات، بقدر ما ينبني على وحدة المشروع المجتمعي، وعلى تقاطع الحساسيات التقدمية حول تعاقدات واضحة في قضايا الدولة الاجتماعية، والعدالة الجبائية، والإنصاف المجالي، وحقوق النساء والشباب ومغاربة العالم، والحريات والحقوق الفردية والجماعية.

وبهذا المعنى، فإن ما تقترحه الوثيقة ليس فقط جوابا حزبيا على أزمة اليسار، وعلى أعطاب الاختيار الديمقراطي، بل هو أيضا دعوة مفتوحة لكل الفاعلين الديمقراطيين، في المؤسسات وفي المجتمع، إلى إعادة بناء المشترك الوطني على قاعدة الجمع بين سيادة القانون، وسيادة الإرادة الشعبية، وسيادة الحقوق الاجتماعية في التعليم والصحة والشغل والسكن اللائق والخدمات الأساسية.

إن المؤتمر الوطني السابع لجبهة القوى الديمقراطية، وهو يتداول هذه الوثيقة، مدعو لأن يرتقي بنقاشه إلى مستوى طبيعة الرهان المطروح: رهان الانتقال من حزب يكتفي بالمرافعة من موقع الهامش، إلى

قوة اقتراحية وتدافعية فاعلة، تستعيد ثقة المواطنات والمواطنين في جدوى العمل السياسي، وتعيد للحركة الحزبية مكانتها كوسيط رئيسي بين الدولة والمجتمع، وكمدرسة للتنشئة الديمقراطية. وهو ما يقتضي، في الآن ذاته، إرادة صلبة لتجديد النخب والأدوات التنظيمية، وجرأة في فتح النقاشات المؤجلة، واستعدادا لمغادرة مناطق الراحة التي كرستها سنوات من التدبير الروتيني للزمن الحزبي.

وعلى هذا الأساس، تشكل هذه الوثيقة، بما تحمله من تشخيصات واستشرافات والتزامات، إطارا مرجعيا موجها لعمل الجبهة في السنوات المقبلة، وخيطا ناظما لبرامجها ومبادراتها ومواقفها، على أن تُستكمل مضامينها عبر مقررات تنظيمية وبرامج قطاعية مفصلة، تعطي لمفهوم الجدية السياسية مضمونه العملي، وللتأسيس اليساري الثاني أفقه التاريخي المفتوح على بناء مغرب ديمقراطي، حداثي، متضامن، تُصان فيه الكرامة، وتُحترم فيه الحقوق، وتُعاد فيه السياسة إلى معناها النبيل كخدمة للصالح العام.